التاكي المائل ال

على الخلاصة في أحكام صيام رمضان

جمع وترتيب الصغير بن عـمـار

- غفر الله له ولوالديه -

النسخة الثانية ١٤٣٩ هـ

بني إلى التال الحالي المالية

الحمدُ لله، وصلى الله وسلَّمَ وباركَ على رسولِ الله، وعلى آلِه وصَحبِه ومَن والاه . أما يعدُ،

فهذه «خلاصة لطيفة في أحكام صيام رمضان» (1) كتبتها لأهلي وأصحابي عبر حسابي على شبكة التواصل الاجتماعي «الفيسبوك»، تبصرةً للمُبتدي وتَذكِرةً للمُنتهي (2)، وجعلتها في ثلاثين مسألةً، بلا ذكر للأدلة اختصارا، لا عن الكتاب والسنة استكبارا، فإن الخير كلَّ الخير في التمسك بالوَحيين، ولُزُوم غرز النُّصوص بلا مَين (3)، ولعلَّ هذه المسائل تكونُ -إن شاء الله - نَواةً (4) لكتابةٍ أكثر تفصيلا، وأحسن تدليلا،

⁽¹⁾ لم أسمِّها «الخلاصة في أحكام الصيام»، لأنها لا تحتوي إلا على ما يتعلق برمضان من أحكام، خِلافا للمعهود في كتب الفقه التي تُعنى بأحكام صيام الفرض كرمضان، وصيام النَّفل كعاشوراء وعرفة وغيرهما...

⁽²⁾ يقول السخاوي رَحْمَهُ أُللّهُ في "فتح المغيث" (1/22): "تبصرة للمبتدي: بترك همزه، يَتبصَّر بها ما لم يكن بها عالما، وتذكرة للمنتهي: وهو الذي حصَّل من الشيء أكثرَه وأشهرَه، يتذكر بها ما كان عنه ذاهلا". انتهى بتصرف.

⁽³⁾ أي بدون شَكِّ.

^{(&}lt;del>4) أي: أصلًا.

الصغير بن عمار

والله من وراء القصد. (5)

أسألُ الله أن يفقهنا في دينه، وأن يحيينا على توحيدِه وسنة رسوله، هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

وكتب الصغيّر بن عمّار عصر الجمعة 05 من رمضان المبارك لعام 1437 الموافق لـ10 جوان 2016 بمدينة «تولوز» بفرنسا⁽⁶⁾

(5) وهذا ما سأسعى له -إن شاء الله- في هذه التعليقات المختصرة على شكل حواش، والله سبحانه هو الموفق لكل خير، ومنه العَونُ وعليه التُّكلان.

(6) وقد استدركت في هذه النسخة مسائل قليلة في هذه النسخة، بناء على توجيهات شيخنا عبد الله العنقرى حفظه الله تعالى.

التدليل والبيان على «الخلاصة في أحكام صيام رمضان»

1. من الواجب على المسلم التفقُّهُ (7) في أحكام الصيام (8) حتى لا يقع في مُفطِر وهو لا يدري (9)، أو

(7) امتثالا لقوله تعالى: ﴿أَفَرَأْ ﴾ [العلق: ١]، ولقوله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
﴿مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُ فِي الدِّينِ ﴾، ولا شك أن من أركان الدين صيام شهر رمضان، وعليه فمن الواجب على كل مسلم تعلم أحكام الصيام، فإن كلَّ عمل واجب، وجب العلم به قبل الإقدام عليه، فما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وفي الحديث: ﴿طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ﴾ رواه ابن ماجه، وصحّحه الألباني. قال ابن القيم رَحْمَهُ أللَّهُ في «مفتاح دار السعادة» (1/ 159): «فالمطلوبُ الوَاجِبُ من العَبْد من الْعُلُوم والأعمال إذا تَوقَّف على شَيءٍ مِنْهَا، كَانَ ذَلِكُ الشَّيءُ وَاجِبا وُجوبَ الوَسَائِل». انتهى شَيءٍ مِنْهَا، كَانَ ذَلِكُ الشَّيءُ وَاجِبا وُجوبَ الوَسَائِل». انتهى

(8) قال ابن عبد البر رَحْمَهُ اللّهُ متحدثا عن العلم الواجب تعلّمه على كل مسلم في «جامع بيان العلم وفضله» (1/ 56): «والذي يلزم الجميع فرضه من ذلك ما لا يَسعُ الإنسانَ جهلُه من جُملة الفرائض المفترضة... إلى أن قال: وأنَّ الصلواتِ الخَمسَ فريضةُ ويَلزَمه من عِلمها عِلمُ ما لا تَتمُّ إلا به من طهارتها وسائر أحكامها، وأنَّ صومَ رمضانَ فرضٌ، ويكزمه عِلمُ ما يُفسِدُ صومَه، وما لا يَتِمُّ إلا به...». انتهى

(9) كمن يظن أن شربَ الدخان لا يُفطر.

يحرم نفسَه من الحلال جهلا وتنطُّعا، وهو لا يدري. (10)

2. فُرِضَ الصيامُ (11) في السنة الثانية للهجرة، لما توطّنت نفوس الصحابة على التوحيد والصلاة، وصام النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِسعَ رمضانات. (12)

(10) كمن يظن أن الاحتلام أو السواك أو الطيب من المفطرات.

(11) الصيام لغة: هو الإمساك، وشرعا: هو الإمساك بنية عن شهوتي البطن والفرج وما في حكمهما من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس.

وكسائر العبادات فالصوم له مقاصد أصلية وهي تحقيق التقوى والعبودية لله (خلافا لمن قبلنا حيث كان فرضُ الصوم عليهم من قبيل الآصار والأثقال التي كلفوا بها)، وله مقاصد تبعيّة يحصل للعبد منها منافع عاجلة، كالصحة للبدن، وتوثيق العلاقات الاجتماعية بين المسلمين، وغير ذلك من الفوائد التي لا تقدح في أصل الصوم، إذا كان قصد المكلّف أساسًا الامتثال والتعبد لله جلا وعلا.

(12) قال ابن القيم رَحِمَهُ أُللَّهُ في «زاد المعاد» (2/ 29): «وفُرِض أولا على وجه التخيير بينه وبين أن يطعم عن كل يوم مسكينا، ثم نُقل من ذلك التخيير إلى تحتم الصوم، وجُعِل الإطعامُ للشيخ

3. يثبت دخولُ الشهرِ برؤية الهلال من واحد عدل⁽¹³⁾ أو بإتمام عِدَّةِ شعبانَ ثلاثين⁽¹⁴⁾، وأما الحساب فلا يعتبر إجماعاً.⁽¹⁵⁾

=

الكبير والمرأة إذا لم يطيقا الصيام، فإنهما يفطران ويطعمان عن كل يوم مسكينا...». انتهى

(13) عَنِ ابْنِ عُمَر رَضِاً لِللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَرَاءَى النَّاسُ الهِلَالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ. رَاهُ أَبُو دَاوُد، وَصَحَّحَهُ الألباني.

(14) ففي «الصحيحين» أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ قال: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ»، وفي رواية: «فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاثِينَ»، وهذا تفسير من النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ للفظة «فَاقْدُرُوا لَهُ»، وأحسن ما يُفسّر به كلامُ رسول الله هو كلامُ رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفسِه. قال ابن رُشد رَحَمَهُ الله في «بداية المجتهد» (2/ 47): «فوجبَ أن يُحمَل المُجمل على المُفسَر، وهي طريقة لا خلاف فيها بين الأصوليين». انتهى على المُفسَر، وهي طريقة لا خلاف فيها بين الأصوليين». انتهى (15) كما حكاه جماعة من أهل العلم كابن عبد البر في «التمهيد» (15) على الفتاوى» (25/ 132 – 133)، في «الفتاوى» (35/ 132 – 133)، في آخرين.

- 4. لا بد من عقد نيةِ الصيام أولَ ليلة من رمضان (16)، وتكفي لكامل الشهر (17) ما لم ينقطع الصوم. (18)
- 5. النيةُ محلُّها القلبُ، والتلفُّظُ بها بدعةٌ، فيجب عَقدُها بالقلب فقط، واللهُ يعلم السرائر وما تخفي الصدور. (19)

(16) لما جاء عن حَفْصَة رَضِّاللَّهُ عَنْهَا مرفوعا، وقيل بوقفه: «منْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ»، رواه أحمد وأهل السنن. وهذا بخلاف صيام التطوع، فإنه يُمكن لمن لم يُبَيِّت النية من الليل أنْ ينوى ذلك في النهار ما لم يَزَل مُمسكا عن المُفطرات.

(17) وهذا مَذهب المالكية، وهو الصحيح إن شاء الله.

(18) بفطر بسبب حيض أو نفاس أو سفر ونحوه. قال ابن جُزي المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «القوانين الفقهية» (ص 80): «تُجزيه نِيَّة وَاحِدَة لرمضان فِي أُوله، وَكَذَلِكَ فِي صِيام متتابع مَا لم يقطعهُ».

(19) ولا ريبَ أنّ من قام للسُّحور فقد حصَل له القصد المُعتَبر، فلو لا الصيام ما كان ليأكلَ في ذلك الوقت.

- 6. يجب الصيامُ على كُلِّ مسلم، عاقل، بالغ، صحيح، مُقيم أن الحيض مُقيم أن الحيض مُقيم أن الحيض والنفاس. (21)
- 7. صيام الصبي الذي لم يبلغ غيرُ واجب، ولكنه ينبغي
 تعويدُه على هذه العبادة العظيمة تدرُّجًا، كما كان
 يفعل أسلافُنا رضي الله عنهم. (22)

(20) وخرج بذلك المسافر، فإن الله رخص له في الفطر إذا سافر سفرا تُقصر فيه الصلاة، قال تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ مَن يضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَةً ثُمِنَ أَسَكُم اللهُ يَكُم اللهُ يَكُم اللهُ مَن وَلاَ يُرِيدُ بِكُم اللهُ يَكُم اللهُ فِي ﴿ القوانين الفقهية ﴾ المُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]. قال ابن جُزي رَحِمَهُ الله في ﴿ القوانين الفقهية ﴾ (ص 78): ﴿ وأما الصحة والإقامة، فشرطان في وجوب الصيام، لا في صحته ﴾. انتهى.

(21) لقوله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟». رواه البخاري ومسلم.

(22) كما قالت الرُّبَيِّعُ بِنْتُ مُعَوِّذٍ عَنْ صَوْمٍ عَاشُورَاءَ: «فَكُنَّا، بَعْدَ ذَلِكَ نَصُومُهُ، وَنُصَوِّمُ صِبْيَانَنَا الصِّغَارَ، وَنَصْنَعُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ ذَلِكَ نَصُومُهُ، وَنُصَوِّمُ صِبْيَانَنَا الصِّغَارَ، وَنَصْنَعُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ [الصوف]، فَنَذْهَبُ بِهِ مَعَنَا، فَإِذَا سَأَلُونَا الطَّعَامَ، أَعْطَيْنَاهُمُ اللَّعْبَةَ تَلْهِيهِمْ حَتَّى يُتِمُّوا صَوْمَهُمْ». رواه البخاري ومسلم.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح» (4/201): «وفي الحديث حجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام».

- 8. الحائض والنفساء يحرُم عليها الصيامُ وعليها القضاء إجماعا، ولا يقضيان الصلاة، لأنها تتكرر، بخلاف الصيام فمرة في العام. (23)
- 9. يرخص الفطر للشيخ الكبير، والمريض الذي لا يرخص الفطر للشيخ الكبير، والمريض الذي لا يرجى برؤه (24)، وعليها فدية لأنها لا يستطيعان القضاء. (25)

(23) فعن مُعاذة رَضَّالِللهُ عَنْهَا قالتْ: سألتُ عائشة رَضَّالِللهُ عَنْهَا، فقلتُ: ما بالُ الحائضِ تقضي الصَّومَ ولا تقضي الصَّلاة؟ فقالتْ: أحَرُورِيَّةٌ أنتِ؟ فقلتُ: كان يُصيبُنا أنتِ؟ فقلتُ: لست بحَرُوريَّةٍ، ولكني أسألُ. قالت: كان يُصيبُنا ذلك، فنؤمرُ بقضاءِ الصَّومِ، ولا نُؤمرُ بقضاءِ الصَّلاةِ. رواه البخاري ومسلم. يقول القحطاني رَحِمَهُ ألللهُ في «نونيته» (ص 39):

تَقْضِي الصِّيامَ ولا تُعِيدُ صَلاتَهَا * إِنَّ الصَّلاةَ تَعُودُ كُلَّ زَمَانِ (كَانِ الصَّلاةَ تَعُودُ كُلَّ زَمَانِ (24) كالأمراض المُزمنة التي لا يُمكن معها الصيام.

(25) قال ابن عباس رَضَالِللَهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُ وَ فِدَيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ [البقرة: ١٨٤]: «لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ هُوَ الشَّيْخُ الكَبِيرُ، وَالمَرْأَةُ الكَبِيرَةُ لاَ يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا، فَيُطْعِمَانِ مَكَانَ كُلِّ يَوْم مِسْكِينًا». رواه البخاري.

أي أن رخصة الإطعام للذي يشق عليه الصوم باقية لم تُنسخ، لأن الله جعل الفدية عديلا للصوم في حال التخيير، فدل ذلك على أنها تكون بدلا عنه حال العجز عن الصوم.

=

10. الفِديةُ في الصيام: عن كل يوم ربع صاع (أي مُد)⁽²⁶⁾، وهي نحو 600 غرام من طعام البلد: كسكسي، مقرونة، رز...

=

ويؤيده قول معاذ بن جبل رَضَالِيَهُ عَنْهُ فِي آية الصيام ﴿ وَعَلَى ٱلّذِينَ يُطِيقُونَهُ وِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾: «كَانَ مَنْ شَاءَ صَامَ، وَمَنْ شَاءَ طُعُمَ مِسْكِينًا، فَأَجْزَأُ ذَلِكَ عَنْهُ، ثُمَّ إِنَّ اللهَ عَلَى الْأَيْقَ الْأُخْرَى الْآيَةَ الْأُخْرَى فَهَمَ مِسْكِينًا، فَأَجْزَأُ ذَلِكَ عَنْهُ، ثُمَّ إِنَّ اللهَ عَلَى الْمُقِيمِ الْأَبْعَرَى شَهِدَ هُمَنَ شَهِدَ مَضَانَ ٱلَّذِي أَنْزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهُرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾: فَأَثْبَتَ اللهُ صِيَامَهُ عَلَى الْمُقِيمِ الصَّحِيحِ، وَرَخَّصَ فِيهِ لِلْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ وَثَبَّتَ الإطْعَامَ لِلْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الصِّيامَ». رواه أحمد وأبو داود، وصححه الألباني. وأما الذي أصابه الخَرف والتخليط فلا صيام عليه ولا كفارة، لأنه في حكم من رُفع عنه القلم والتكليف.

(26) وهذا مذهب المالكية وجماعة.

- 11. الفِديةُ إما طعام بقَدر مُد، أو يُعطي وَجبة مطبوخة لفِديةُ إما طعام بقَدر مُد، أو يُعطي وَجبة مطبوخة لمسكين واحد عن كل يوم⁽²⁷⁾، والأمرُ في ذلك واسع.⁽²⁸⁾
- 12. المرأة الحامل والمرضع إن خافت على نفسها أو على صبيها، فلها أن تفطر وتقضي متى تيسر لها ذلك. (29)

(27) ولا بأس أن يُعطي مسكينا واحدا أكثر من فِدية، بخلاف سائر الكفارات كاليمين وغيرها مما يجب فيه استيعاب عدد المساكين المأمور بإطعامهم.

(28) والأولى فعلُ الأنفع والأصلح للفقراء، وصَحَّ أنه لما كبر أنس بن مالك رَضَّ يَّنَهُ عَنْهُ وعجَز عن الصيام، كان يصنع جفنة تُريد ويدعو إليها ثلاثين مسكينا فيشبعَهم.

(29) ولا فرق بين من أفطرت خوفًا على نفسِها أو على طفلها، وغاية ما يكون أنهما في حكم المريض والمسافر، وفي الحديث: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ، وَشَطْرَ الصَّلاَةِ، وَعَنِ الْحُامِلِ أَوِ الْمُرْضِعِ الصَّوْمَ». رواه أحمد وأصحاب السنن، وحسنه الألباني.

- 13. يرخص للمسافر الفطر، إذا كانت مسافة السفر حوالي 80 كيلومتر، ويجوز له أن يفطر قبل الخروج من بيته. (30)
- 14. مبطلات الصيام نوعان: ما يوجِبُ قضاءً وكفارةً، وما يوجِبُ قضاءً فقط.

(30) فعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ، أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ أَنَسَ بْن مَالِكٍ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ يُرِيدُ سَفَرًا، وَقَدْ رُحِلَتْ لَهُ رَاحِلَتُهُ، وَلَبِسَ ثِيَابَ السَّفَرِ، فَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَكَلَ، فَقُلْتُ لَهُ: سُنَّةٌ؟ قَالَ: «سُنَّةٌ»، ثُمَّ رَكِبَ. رواه الترمذي، وللألباني رَحَمَهُ ٱللَّهُ رسالة مستقلة في تصحيح ذا الحديث بعنوان: «تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفرة بعد الفجر».

قال الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللّهُ في «جامعه» (2/ 156) تحت باب: «ما جاء فيمن أكلَ ثُمَّ خَرَجَ يُرِيدُ سَفَرًا»: «وقد ذهب بعضُ أهلِ العلم إلى هذا الحديث، وقالوا: للمسافر أن يُفطر في بيته قبل أن يخرج، وليس له أن يَقصُر الصلاة حتى يخرج من جدار المدينة أو القرية».

- 15. أما ما يُبطل الصومَ ويوجِبُ قضاءً وكفارةً، فهو الجماع لا غير عند جمهور العلماء (31)، والمرأة والرجل فيه سواء. (32)
- 16. كفارة الجماع: إعتاق رقبة مؤمنة (وهذا مُنعدم الآن)، فمن لم يجد فصيامُ شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، بمقدار مُدِّ (600 غرام) لكل مسكين. (33)
- 17. ما يُبطل الصومَ ويوجِبُ قضاءً فقط: الأكلُ والشربُ عمدا، أو ما يقوم مقامهما كالإبر المُغَذية، وأما حُقنة الدَّواء غير المُغَذية فلا تُفطر.

(31) خلافا للمالكية، الذين يُوجبون الكفارة على كل من أفطر

عمدا، بأكل وشرب وجماع ونحوه.

⁽³²⁾ لما في «الصحيحين» من قصة الرجل الذي جامع زوجته في نهار رمضان، فأمره النبي صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالكفارة.

⁽³³⁾ وقد تقدم الكلام على طريقة الإطعام.

- 18. من أكل أو شرب ناسيا فليتم صومه ولا شيء عليه، فقد أطعمه الله(34)، وهذا مذهب الجمهور. (35)
- 19. من المفطرات: القيء عمدا بالإجماع، وأما من ذرعه القيء فلا شيء عليه. (36)
- 20. ومن المفطرات أيضا: الاستمناء (37)، والحيض والنفاس ولو بلحظة قبل المغرب. (38)

(34) لقول رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللهُ وَسَقَاهُ». رواه البخاري ومسلم، وعند الحَاكِم: «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَسَلَم، وَعَند الحَاكِم: «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلا قَضَاءَ عَلَيْهِ

- (35) خلافا للمالكية الذين يوجبون عليه القضاء.
- (36) لقول رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ ذَرَعَهُ القَيْءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنِ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ القَضَاءُ». وذَرَعَهُ: سَبَقَهُ وغَلَبَهُ.
- (37) لما جاء في الحديث القدسي: «يَتْرُكُ طَعَامَهُ، وَشَرَابَهُ، وَشَهُوتَهُ مِنْ أَجْلِي، الصِّيَامُ لي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ»، ومن استمنى لم يكن تاركا لشهوته، ناهيك عن ارتكابه لأمر محرم في دين الله.
 - (38) لأنهما من موانع الصيام، التي يلزم من وجودها انعدامه.

- 21. ليس من المفطرات الجِجامة (وهي شَرطُ الجلد بالمِشراط أو غيره، وسحبُ الدم من البدن)، عند جمهور العلماء. (39)
- 22. لا يَضُرُّ تحليلُ الدم، حتى عند من يرى الفِطر بالحجامة، لأن الدمَ الخارجَ قليلٌ لا يؤثر على الصائم.
- 23. يباح للصائم: الاغتسالُ والسباحة والتَّبَرد، والاكتحال، وقطرة العين (40)، وحُقنة الدواء ما لم

(39) خلافا للحنابلة، الذين اعتمَدوا على حديث: «أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ»، وقالوا إنه مُحكَمٌ غير مَنسوخ، خلافا للجمهور. والأحوط لمن احتاج الحجامة أن يؤخرها إلى الليل، لأنها تُضعف الصائم وتُؤَثِّر عليه.

(40) فليست طعامًا ولا شرابًا، ولا في حكمهما. قلت: وفي النسخة الأولى من هذه الرسالة: كتبت (وقطرة العين والأنف)، واستدرك شيخنا عبد الله العنقري بقوله: «القول بعدم تفطير قطرة الأنف بعيد، لأن الأنف منفذ، لذا جاء نهي الصائم عن المبالغة في الاستنشاق». ولهذا حذفت كلمة (الأنف) وأبقيت على (قطرة العين)، فإن العين ليست من منافذ الطعام والشراب، ولا تأخذ حكمهما.

تكن مغذيةً (41)، و يجوز له تأخير غُسل الجنابة إلى ما بعد طلوع الفجر. (42)

- 24. يباح للصائم أيضا: شمُّ الروائح الطيبة، وبَلعُ ريق وغُبارُ طريق وغَرْبلة دقيق، لأنه لا يمكن الاحترازُ من هذه الأشياء، وله أن يتَسَوَّكَ في أي ساعة شاء.
- 25. يباح الأكلُ والشربُ حتى يطلُع الفجر، وحتى إذا أذن المؤذن وفي يد أحدكم إناء فليقض منه ضمته. (43)

(41) وكذلك إدخال المنظار إلى المعدة، وما يدخل عن طريق الإحليل، وبخاخ الربو («الفَدَّة» باللهجة التونسية) الذي يستنشقه المريض، وحَفر السن، أو قلع الضرس، أو تنظيف الأسنان، وفرشاة الأسنان، إذا اجتنب ابتلاع ما ينفذ إلى الحلق.

(42) وقد حُكي الإجماع على هذا، لما جاء عَن أزواج رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُدْرِكُهُ الفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ. رواه البخاري ومسلم.

(43) لقول رسول الله صَلَّاللَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّرَ: «إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ النِّدَاءَ وَالْإِنَاءُ عَلَى يَدِهِ، فَلَا يَضَعْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ». رواه أحمد وأبو داود، وصححه الألباني. قال عَمَّار بنُ أبي عَمَّارٍ أحد رواة الحديث: «وَكَانَ الْمُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ إِذَا بَزَغَ الْفَجْرُ».

26. لا عِبرة بها يُسَمَّى رُزْنامَةَ الإمساك، بل هو بدعة مُحُدثة، والله تعالى يقول: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَى يَتَبَيَّنَ لَكُوا الله تعالى يقول: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَى يَتَبَيْنَ لَكُوا الله تعالى مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: لَكُوا الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْفَيْطِ الْأَسُودِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فيجوز الأكلُ حتى يتأكد المتسحِّرُ من طلوع الفجر. (44)

(44) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ الله في «فتح الباري» (4/ 199) مستنكِرًا بدعة الإمساك قبل الفجر: «من البدع المُنكرة ما أُحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان، زعما ممن أحدثه أنه للاحتياط في العبادة، وقد جَرَّهُم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت -زعموا-، فأخَروا الفِطرَ وعَجَّلوا السُّحورَ وخالفوا السنة، فلذلك قَلَّ عنهم الخَيرُ وكَثُرَ فيهم الشَّرُّ والله المستعان». انتهى مختصرا.

27. من آداب الصوم: تأخيرُ السُّحور⁽⁴⁵⁾ وتَعجيلُ الفُّطور⁽⁴⁵⁾، وأن يُفطِر على رُطَب، فإن لم يَجِد فعلى على ماء، فإن لم يجد فعلى أي عر⁽⁴⁷⁾، فإن لم يجد فعلى ماء، فإن لم يجد فعلى أي طعام شاء.

(45) فعَنْ زَيْدِ بْنِ تَابِتٍ رَضَالِيّهُ عَنْهُ قَالَ: «تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّالِيّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ أَنسُ: قُلْت لِزَيْدٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً». رواه البخاري ومسلم. قال ابن دقيق العيد رَخَلَتْهُ في «إحكام الأحكام: «فيه دليلُ استحباب تأخير السُّحور، وتقريبِه من الفجر. والظاهر: أن المُرادَ بالأذان ههنا: الأذان الثاني. وإنما يُستَحَبُّ تأخيرُه؛ لأنه أقربُ إلى عُصول المَقصود من حِفظ القُوَى». انتهى

(46) لقول رَسُولِ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الفِطْرَ». رواه البخاري ومسلم.

قال ابن دقيق العيد رَحِمَهُ اللّهُ في «إحكام الأحكام» (2/26): «تعجيلُ الفِطر بعد تَيقُّن الغروب مُستَحَبُّ باتفاق، وفيه ردُّ على الشِّيعة الذين يؤخِّرون الفِطرَ إلى ظُهور النَّجم. ولعل هذا هو السبب في كون الناس لا يزالون بخير ما عَجَّلوا الفِطر؛ لأنهم إذا أخَروه كانوا داخلين في فعل خلاف السنة، ولا يزالون بخير ما فعلوا السنة». انتهى بتصرف.

(47) قال ابن القيم رَحْمَهُ اللَّهُ في «زاد المعاد» (4/ 268): «التمر مُقوِّ للكبد مُلين للطبع، وهو من أكثر الثمار تغذية للبدن». انتهى.

28. يستحب الدعاء عند الفطر، بقولك: «ذهب الظمأ، وابتلَّت العُروق، وثَبتَ الأجرُ إن شاء الله».

29. على المسلم أن يَصُون صومَه من فاحش الأقوال والأفعال، فإن أهونَ ما في الصوم ترك الطعام والأفعال، وأما حفظُ باقي الجوارح فلا يُوفَّقُ له إلا من خاف الله واتقاه. (48)

(48) فقد يَسهُلُ على الناس تَركُ المُفطرات التي أباحها الله في غَير رمضان، ويَصعُب عليهم صِيانَةُ صيامهم من المُكدِّرات التي حرَّمها الله في رمضانَ وفي غير رمضان، وفي الحديث قال رسولُ الله صَلَّاللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ للهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ». رواه البخاري.

والصيام الحَقِيقيُّ هو الذي وصفه الصحابيُّ جابرُ بنُ عبدِ الله رَضَّوَلِلَّهُ عَنْهُ بقوله: "إذا صُمت فليَصُم سَمعُك وبصَرُك ولسانُك عن الكذب والمَحارِم، ودَعْ أذَى الجار، وليكُن عليك وَقارٌ وسَكِينةٌ يومَ صومِك، ولا تَجعلْ يومَ صومِك ويومَ فطرِك سواء».

وقال أبو العالية: «الصائمُ في عبادة ما لم يَغْتَب أحدًا وإن كان نائمًا على فِراشه».

قال ابن رجب رَحْمَهُ اللَّهُ في «لطائف المعارف» (ص 155): «التقَرُّبُ إلى الله تعالى بتَرك المُباحات لا يَكمُل إلا بعد التَّقرُّب إليه بتَرك المُحرمات، فمن ارتكبَ المُحرمات ثم تقرَّب إلى الله 30. يُستحب قيام ليالي رمضان جماعة في المسجد وهي صلاة التراويح (49)، والإكثار من تلاوة

=

تعالى بتَرك المُباحات كان بمثابة من يترك الفرائض ويتقرَّب بالنوافل، وإن كان صومُه مُجزِئًا عند الجمهور بحيث لا يُؤمَرُ بإعادته». انتهى.

يقول القحطاني في «نونيته» (ص 42):

حَصِّنْ صِيَامَكَ بِالشُّكُوتِ عَنِ الخَنَا * أَطْبِقْ عَلَى عَينَيكَ بِالأَجْفَانِ (49) لقول رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». رواه البخاري ومسلم. قال الحافظ النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شرح مسلم» (6/ 39): «والمُرادُ بقِيام رمضانَ صلاةُ التراويح، واتَّفقَ العلماء على استحبابِها»، وأداؤها في المسجد جماعة أفضل عند الجمهور. قال القحطاني (ص 25):

إِنَّ التَّراوُحَ راحَةٌ فِي لَيلِهِ * ونَشاطُ كُلِّ عُوَيْجِزٍ كَسْلانِ واللهِ ما جَعَلَ التَّراوُحَ مُنكرًا * إلَّا المَجُوسُ وشِيعَةُ الصُّلْبَانِ

وأما عن عدد ركعات التراويح، فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية وَعَلَيْتُهُ فِي «الفتاوى» (272/27): «إنَّ نَفسَ قيامِ رمضانَ لم يُوقِّت النبيُّ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه عَدَدًا معينا؛ بل كان هو صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يزيد في رمضانَ ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة (13) [الراتبة مع القيام]، لكن كان يُطيلُ الركعات، فلما جَمَعهم عمرُ على أُبيِّ بنِ كَعْبِ كان يُصلي بهم عشرين ركعةً (20) ثم يوتر بثلاث، وكان يُخِفُّ القراءة بقدر ما زاد من الركعات، لأن ذلك أخفُ على

القرآن وختمه، فإن جِبْرِيل كان يدارس النبيَّ صَلَّالُكُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآنَ في رمضان،

:

المأمومين من تطويل الركعة الواحدة، ثم كان طائفة من السلف يقومون بأربعين ركعة (40) ويوترون بثلاث، وآخرون قاموا بست وثلاثين (36) وأوتروا بثلاث، وهذا كله سائغ فكيفما قام في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن، والأفضل أن يكون بحسب اختلاف أحوال المصلين». انتهى بتصرف يسير.

وينبغي الحِرصُ على القيام مع الإمام حتى يُسَلِّم من صلاته، لقول رسول الله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَامَ مَعَ الإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ». رواه أحمد وأصحاب السنن، وصححه الألباني. ولو صلى الإمام الوتر فصله معه، وإذا أردت التَّنفلَ بعدها فلك ذلك، بشرط ألا تُعيد الوتر، لقوله صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا وِتْرَانِ فِي ليلة».

ولا بأس بحضور النساء صلاة التراويح بشَرط أن يَخرُجنَ مُحتَشِمات غَيرَ مُتبرِّجاتٍ بزينَة ولا مُتطيِّبات.

فلم كان العام الذي توفي فيه صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عارضه به مرتين. (50)

وبهذا انتهت هذه «الخلاصة في أحكام صيام رمضان»، وعِدَّتُها ثلاثون مسألة بِعَدِّ أيام الشهر (51)، والله أسأل أن ينفع بها ويتجاوز عما فيها من نقص

(50) قال تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِى ٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَتٍ مِّنَ ٱلْهُدَى وَٱلْفُرْقَانِ ﴾، فحقِيقٌ بشهر نزل فيه أعظمُ كتاب أن يُكثِر فيه المسلمُ من ذكر مولاه، وأعظم الذّكر – على الصحيح – تلاوة كتاب الله سبحانه. وروى البخاري عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِوَلُيَّكُ عَنْهُا، قَالَ: ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجُودُ النَّاسِ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي وَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ حِبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ القُرْآنَ، فَلَرَسُولُ اللهِ صَلَّاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجُودُ بِالخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ المُرْسَلَةِ ». وقيل: الحِكمةُ فيه أنَّ مُدارسةَ أَجُودُ بِالخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ المُرْسَلَةِ ». وقيل: الحِكمةُ فيه أنَّ مُدارسةَ القرآنِ تُجَدِّدُ له العَهدَ بمَزيدِ غِنَى النَّفس، والغنى سببُ الجُود.

(51) أي: بعِدَّة الشهر إذا تَمَّ وكَمُلَ، تفاؤلا بتمام القصد الذي من أجله جمَعها المؤلِّفُ، وأملًا أن يَجبُر الله ما فيها من نقص وخلل، ورجاءً أن يكتب له الأجر كاملا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكان رسول الله صَلَّالَتُهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعجبُه الفَال، وهو الكلمةُ الطيِّبةُ، لما فيها من استبشار النَّفس بالخير وللخير. وخلل، كما أسأله أن يوفقني وجميع إخواني لصيام وقيام هذا الشهر المبارك إيهانا واحتسابا، واللهُ أعلم، وصلى اللهُ وسلَّمَ وبارَكَ على نَبينا محمد. (52)

(52) وفي الحديث: «للصَّائِم فَرْحَتَانِ: فَرْحَةٌ عِنْدَ فِطْرِهِ، وَفَرْحَةٌ عِنْدَ لِعَاءِ رَبِّهِ». فكما فَرِح المؤلِّفُ بإتمامها، فهو يرجو الله أن يَمُنَّ عليه بصَفوِها وثوابِها، وأن يصرِف عنه كَدَرها وعذابها، ﴿وَمَا نُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِندَ ٱللهِ هُو خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجَرًا وَالسَّتَغْفِرُوا ٱللهَ إِنَّ ٱللهَ غَفُورُ رَحِيمٌ ﴾[المزمل: ٢٠].

وكتب: الصغيَّر بن عمَّار ظهر الخميس 06 من رمضان المبارك لعام 1438،

ثم عُدِّلت: عصر الجمعة 16 من رمضان المبارك لعام 1439، الموافق لـ 01 جوان 2018 بمدينة «تـولوز» بفرنسا